مجتمع

بريطانيا: إجراءات لمكافحة الهجرة السرية

أعلنت الحكومة البريطانية الجديدة عن إجراءات جديدة لمكافحة الهجرة السرية، متعهدة بملاحقة «عصابات التهريب» والمزيد من ترحيل المهاجرين. ويصل المهاجرون بشكل شبه يومي إلى السواحل البريطانية عبر المانش على متن قوارب، وبلغ عددهم 200 الاثنين الماضي، ونحو 500 السبت الماضي. وفي 11 أغسطس/ آب الجاري، وصل أكثر من 700، وهو عدد غير مسبوق منذ وصول حزب العمال إلى السلطة مطلع يوليو/ تموز الماضي. وقالت وزيرة الداخلية إيفيت كوبر: «اتخذنا إجراءات مشددة لتعزيز الأمن عند حدودنا وضمان احترام القوانين وتنفيذها». (فرانس برس)

أستراليا: بناء أكبر محطة للطاقة الشمسية في العالم

أقرّت الحكومة الأسترالية خطّة لبناء محطة ضخمة للطاقة الشمسية في شمال البلاد، في مشروع أكدت أنه سيكون «أكبر منطقة للطاقة الشمسية في العالم». وقالت وزيرة البيئة، تانيا بلايبرسيك، إنّ هذه المزرعة الشمسية الضخمة ستولّد ما يكفي من الطاقة الكهربائية لتشغيل ثلاثة ملايين منزل. وأوضحت أنّ المشروع يتضمّن ألواحاً شمسية وبطاريات وفي مرحلة لاحقة سيتم ربطه بسنغافورة لتصدير الطاقة إليها، مشيرة إلى أنها «ستكون أكبر منطقة للطاقة الشمسية في العالم، ما سيجعل أستراليا الرائدة في مجال الطاقة الخضراء». (فرانس برس)

غزة: الموت «الأمر الوحيد المؤكّد»

يبدو الموت «الأمر الوحيد المؤكّد» بالنسبة للفلسطينيين في قطاع غزة جراء القصف الإسرائيلي المتواصل، كما أعلنت المتحدثة باسم وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، لويز ووتريدج، في إطار حديثها عن اليأس المتزايد الذي يشهده القطاع، وقالت: «يبدو فعلاً وكأن الناس ينتظرون الموت. ويبدو الموت الأمر الوحيد المؤكد في هذا الوضع».

ووتريدج موجودة في قطاع غزة منذ أسبوعين، حيث تشهد على الأزمة الإنسانية والخوف من الموت وانتشار الأمراض مع تواصل الحرب، وقالت من منطقة النصيرات، في وسط غزة، والتي استُهدفت مراراً بغارات إسرائيلية: «لا يوجد مكان آمن في قطاع غزة، ولا أي مكان آمن إطلاقاً. الوضع مفجع تماماً».

وتقصف القوات الإسرائيلية القطاع المحاصر من الجو والبر والبحر منذ اندلعت الحرب في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، ما أدى إلى تحوّل الجزء الأكبر منه إلى ركام.

وفي شهرها الحادي عشر حالياً، تسببت الحرب بأزمة إنسانية حادّة، إذ يعاني مئات آلاف الأشخاص الذين نزح معظمهم مرّات عدّة من نفاد المواد الغذائية الأساسية ومياه الشرب النظيفة.

وقالت ووتريدج: «نواجه تحديات غير مسبوقة في ما يتعلّق بانتشار الأمراض والنظافة، ويعود ذلك جزئياً إلى الحصار الإسرائيلي لقطاع غزة».

(فرانس برس)

يشهد قطاع غزة سقوط شهداء يوميا (أشرف ابو عمرة/ الاناضول)

الصين نحو تخفيف بدانة الأطفال

بكين ـ **علي أبو مريحيل**

أصدرت السلطات الصينية في يوليو/ تموز الماضي إرشادات جديدة لضمان الصحة البدنية والعقلية للأطفال، من خلال التحكم بشكل فعّال في زيادة الوزن غير الصحية والسمنة بين طلاب المدارس الابتدائية والثانوية في البلاد. وتشمل التدابير اتباع أنظمة غذائية صحية، مثل تقديم وجبات تحتوي على كميات أقل من الملح والزيت والسكر لطلاب هذه المدارس. وتحدد الإرشادات أساليب عملية، مثل حث المدارس على توظيف متخصصين مؤهلين في التغذية بدوام كامل أو جزئي، وضمان مشاركة الطلاب في التمارين الرياضية اليومية للحفاظ على صحتهم البدنية. كما تتضمن خطوات إضافية لفحص الطلاب بحثاً عن السمنة، وإنشاء سجلات صحية بناءً على الفحوصات، وإبلاغ الآباء بالنتائج على الفور، وأيضاً تشكيل لجان متخصصة مسؤولة عن إعداد قوائم مراجعة ذاتية لتقييم مخاطر زيادة الوزن والسمنة لدى الطلاب، ما يتيح حصول المدارس والأسر على إشعارات مبكرة من خلال حساب الدرجات بمساعدة متخصصين.

وتأتي هذه الإرشادات الحكومية في إطار تنفيذ مبادرة «الصين الصحية 2030»، وهي نهج تشاركي لتحسين الرعاية الصحية في البلاد، وتهدف إلى وصول جميع المواطنين إلى الرعاية الصحية. وحسب المركز الصيني لمكافحة الأمراض والوقاية منها، يعاني نحو 10,4% من الأطفال دون سن ست سنوات من زيادة الوزن أو السمنة حالياً، ويعاني خُمس سكان الصين الذين تتراوح أعمارهم بين ست سنوات و17 سنة من البدانة.

أسباب سلوكية

تقول المستشارة في مركز شينزن لمكافحة البدانة، شين لينغ، لـ«العربي الجديد»: «أحد أهم أسباب البدانة بين الأطفال في الصين هو نمط الحياة الجديد الذي يفرض سلوكيات دخيلة على المجتمع الصيني الذي لطالما كان مثالاً للمجتمعات الصحية في العالم». تضيف: «منع انشغال الآباء والأمهات بأعمالهم اجتماع الأسرة حول مائدة واحدة، واستبدل ذلك باللجوء إلى مطاعم الوجبات السريعة والجاهزة. وحتى في أوقات الدراسة يُفضل الطلاب هذا النوع من المطاعم التي تنتشر في كل مكان، على الوجبات المدرسية. والاعتماد على هذه الوجبات طوال الأسبوع سبب أساسي في رفع مستوى البدانة». أيضاً تشير شين إلى سبب آخر للبدانة يتعلق بإدمان الأطفال ألعاب الفيديو والبقاء ساعات طويلة أمام شاشات الهواتف الخليوية، وهذا من سمات الجيل الحالي الذي سيطرت عليه التكنولوجيا والأجهزة الذكية». وتعتبر أن «إدمان هذه الألعاب استنزف وقت الأطفال، وأبعدهم عن ميادين الرياضة، كما أن تساهل الهيئات الإدارية في المدارس الابتدائية والثانوية مع حصص الرياضة، واعتبارها نشاطاً اختيارياً عزز هذا الاتجاه، وجعلا الطلاب أكثر كسلاً وخمولاً».

وتتوقع أن تحسم التدابير الحكومية الجديدة هذه المسألة، خصوصاً أنها نصت على ضرورة استقطاب مدربين متخصصين ومؤهلين للإشراف على النشاط الرياضي داخل المؤسسات التعليمية.

ترحيب مجتمعي

ولاقت التدابير الحكومية الجديدة للحدّ من السمنة بين الأطفال إشادة كبيرة من أولياء الأمور الذين يعاني أبناؤهم من البدانة. يقول جيانغ شوي (46 عاماً)، وهو صاحب متجر للهواتف الخليوية في مدينة كوانجو (جنوب)، ووالد طفل يُعاني من السمنة، لـ«العربي الجديد»: «وصل ابني إلى وزن 90 كيلوغراماً في سن الثالثة عشرة، ويُصنف ضمن فئة السمنة المفرطة. وحاولت على مدار أكثر من عامين علاجه بكل الطرق المتاحة، لكنني لم أفلح بسبب كسله، وعدم رغبته في تنفيذ أي نشاط رياضي، وإدمانه ألعاب الفيديو، ومتابعة الأفلام الكرتونية». وأبدى جيانغ سعادته بالتدابير الحكومية الجديدة لمكافحة السمنة بين الأطفال، وقال إن «إلزام الطلاب في المدارس بممارسة الرياضة وتناول طعام صحي سيساعد في تحفيزهم على ترك السلوكيات والعادات السيئة، وزيادة التركيز على مظهرهم وأناقتهم وشكلهم الخارجي». ويلفت إلى أنه قبل أشهر قليلة فقد الأمل في إمكانية انتشال ابنه من دوامة السمنة، لكن الإرشادات الحكومية شكلت بارقة أمل له، وجعلته يشعر بأن هناك من يفكر بمعاناته كأب لطفل بدين، كما أدرك أن معاناة طفله تمثل معاناة جيل كامل من الأطفال كانوا ضحية إهمال أسري و«شراك» التكنولوجيا وألعاب الفيديو.

تدخلات وطنية

أجرت الصين عدداً من التدخّلات الوطنية في السنوات الأخيرة لمعالجة مشكلة السمنة لدى الأطفال. ويركّز معظمها على أساليب التغذية والنشاط البدني في المدارس الابتدائية والثانوية. وكان أبرز الاقتراحات فرض ضريبة بنسبة 20% على المشروبات الغازية المحلاة بالسكر، وتقييد تسويق الأطعمة غير الصحية للأطفال.

تحقيق

لطالما اشتهرت مدينة دير البلح، وسط قطاع غزة بالهدوء، وهو ما لا ينطبق عليها اليوم، في ظل التهجير الذي شهدته بعدما ضاقت الامكنة بالغزيين، حتى باتت الأكثر اكتظاظاً في القطاع

دير البلح

المدينة الأكثر هدوءاً إلى الأكثر اكتظاظاً في غزة

غزة ـ **امجد ياغي**

قبل بدء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، كان الفلسطينيون يصفون مدينة دير البلح الواقعة في وسط قطاع غزة بـ«المدينة التي تنام مبكراً»، كونها الأكثر هدوءاً في القطاع. وكان يقصدها الناس طمعاً بالراحة والهدوء، بعيداً عن الاكتظاظ في معظم المدن والمخيمات. لكنها في أغسطس/ آب الحالي، تحولت إلى المكان الأكثر اكتظاظاً بالمهجّرين.

ويقدّر المكتب الإعلامي الحكومي أن عدد الموجودين حالياً في مدينة دير البلح هو قرابة مليون غزي في منتصف الشهر الجاري، علماً أن عدد سكان المدينة والمخيم قبل العدوان كان يبلغ قرابة 100 ألف. اليوم، باتت المدينة مكتظة، حتى إنه قدم إليها بعض المهجرين من مدينة خانيونس، في إطار الإخلاءات الأخيرة المتكررة، علماً أنهم يقيمون في الشوارع.

في شارع المدينة العام، بصعب إيجاد مساحة فارغة، حيث الكثير من الناس والعربات والسيارات. قبل العدوان، كانت عبارة عن سوق وعربات للباعة الجائلين والسيارات. اليوم، باتت تضم مهجرين وجائلين وخياماً وعربات وبسطات للباعة، بالإضافة إلى الباحثين عن المساعدات، والمترصدين طائرات الاحتلال، التي لا تزال تُنفذ عمليات عسكرية على المنطقة الشرقية للمدينة. وفي ظل امتلاء المدارس ومراكز الإيواء وحتى الشاطئ بالمهجرين، وضعت عائلات خياماً على مقربة من الشارع العام، وخصوصاً بعد التهجير الأخير من عدد من المناطق في خانيونس، علماً أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال ينفذ غارات جوية على مناطق عدة وسط مدينة خانيونس وشرقها.

وضع محمد القرا خيمته على مقربة من سوق الخضار المركزي لدير البلح، حيث توجد زوجته وأربعة من أبنائه ووالدته المسنة. كان قد بات في العراء مدة أربعة أيام، وحاول عدد من الباعة منعه من إقامة خيمته في المنطقة، إلا أنه عمد إلى وضعها بالقوة. وفي الفترة الأخيرة، شهدت المنطقة بعض المشاكل، جراء عدم توفر مساحات للمهجرين. صنع القرا خيمته من أقمشة وأكياس نايلون، ونقلها إلى المنطقة بصعوبة، حيث أصوات الباعة والضجيج. والدته مصابة بمرض القلب والسكري، فيما تعاني زوجته من الديسك. يومياً، يبحث عن مؤسسات تتولى توزيع المساعدات. بالنسبة إليه، باتت دير البلح الخيار الأخير، والبديل هو الموت.

يقول لـ«العربي الجديد»: «هجرت مرات عدة في خلال الأسبوع الماضي، في إطار الإخلاءات المستمرة في وسط خانيونس، جراء التهديدات الإسرائيلية. وفي الوقت الحالي، أعيش حياة أشبه بالجحيم. يبدأ الضجيج من الخامسة صباحاً ويستمر حتى المساء، فلا أستطيع النوم. والدتي المريضة تعيش حالة من القلق، بسبب نقص الأدوية. مع ذلك، لا خيار أمامنا غير هذه المدينة».

أما محمد البيطار، فتوجه إلى مدينة دير البلح منذ الشهر الثالث للعدوان، وأقام خيمة كبيرة في أرض زراعية، لكنه قلّص مساحة الخيمة لمساعدة العائلات التي هجرت من خانيونس خلال الأسبوعين الماضيين. ويعاني بسبب النقص الحاد في المساعدات والمياه والازدحام والتدافع. يقول لـ«العربي الجديد»: «اعتقدنا أننا محظوظون، كوننا من الذين هجروا إلى دير البلح التي ظلت تنعم بالهدوء رغم القصف الإسرائيلي. لكن في الوقت الحالي، تحولت إلى مدينة مزدحمة جداً. لا نرى شيئاً غير الناس في الشوارع. بتنا نحصل على المياه وبعض المساعدات بصعوبة، بسبب التدافع الناتج عن الاكتظاظ».

أصيب البيطار بجروح في ساقه يوم الأحد الماضي، بعدما حاول تعبئة المياه لخيمته وخيمة والدته وشقيقاته. بات الرجل الوحيد في العائلة بعد استشهاد شقيقيه في مارس/ آذار الماضي في مدينة غزة، وهو بين الكثيرين الذين يتعرضون لإصابات نتيجة التدافع للحصول على المساعدات والمياه. كانت مدينة دير البلح التي تبلغ مساحتها 14 كيلومتراً مربعاً، إحدى أهم المدن الفلسطينية، وتضم مواقع أثرية. منذ القدم، عمل أهلها في الزراعة، إذ تعتبر إحدى أكثر المناطق خصوبة، وتضم أصغر المخيمات في القطاع، حيث يقطن قرابة 30 ألف لاجئ فلسطيني، بحسب إحصائية أخيرة، صدرت بداية عام 2023. فيها 9 مدارس تابعة لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين «أونروا»، و14 مدرسة حكومية، وجميعها باتت مكتظة بالمهجرين.

وتميزت المدينة بشوارعها الواسعة، والأراضي الزراعية، وأشجار النخيل التي كانت جزءاً أساسياً من هوية المدينة. لكن في الوقت الحالي، باتت جميع تلك الأراضي تؤوي المهجرين في خيام متلاصقة، مع الإشارة إلى أن بعض العائلات والعشائر القاطنة في المدينة سمحت للمهجرين بنصب خيامهم في أراضيها الزراعية.

وتعتبر مدينة دير البلح من المدن الرئيسية المنتجة للحمضيات والبلح، بالإضافة إلى المنتجات الصناعية. وكان في المدينة عشرات الآلاف من الأشجار قبل الحصار الإسرائيلي وتمدد العمران، كما يقول المهندس في بلدية دير البلح، والمشرف على المياه المعالجة محمد البحيصي. يضيف: «هناك مخاطر قد تلحق بالمهجّرين في مدينة دير البلح، إذ إن المنطقة الشرقية أخليت وتقلصت مساحة المدينة إلى 10 كيلومترات مربعة، تضم أكثر من مليون مهجر». ويتوقع حدوث المزيد من المشاكل نتيجة التدافع والاكتظاظ للحصول على المساعدات، في ظل غياب أية استراتيجية لتوزيع المساعدات وإدارة شؤون المهجرين في المنطقة. من جهة أخرى، هناك تخوف من استهداف الاحتلال الإسرائيلي للمنطقة، وارتكاب المجازر فيها». كانت دير البلح من أولى المدن الذي استقبلت المهجرين في مدارسها، بعد تقسيم الاحتلال الإسرائيلي قطاع غزة إلى منطقتين شمالية وجنوبية. لكنها لم تكن المدينة الأكثر اكتظاظاً، بل خانيونس وخصوصاً خلال الأشهر الثلاثة الأولى من العدوان. ثم انتقل الاكتظاظ إلى مدينة رفح حتى بدء العملية العسكرية في 6 مايو/ أيار الماضي، وبدأ الفلسطينيون يتوجهون إلى دير البلح.

عبد الله أبو سمرة، وهو رجل ستيني، يشدد على أن الكثير من العائلات جاءت إلى مدينة دير البلح، لأنها ذات سمعة جيدة بين سكان غزة، كونها الأكثر هدوءاً. لكن في وقت لاحق، شهدت مجازر إسرائيلية وسط تجمعات المهجرين. كان قد عاش معظم حياته بين الأراضي الزراعية، علماً أنه تضرر كثيراً جراء الحصار. ويقول لـ«العربي الجديد»: «الهجوم الإسرائيلي على المنطقة الشمالية دفع المهجرين إلى مخيمات وسط قطاع غزة، وهي مخيمات دير البلح، والبريج، والمغازي، والنصيرات. لكن الهجمات الإسرائيلية المستمرة دفعت البعض للتوجه إلى خانيونس ورفح. وبعد العمليات العسكرية الأخيرة التي استهدفت خانيونس ورفح، لم يجد الأهالي غير دير البلح، وهي الخيار الأخير بالنسبة إليهم، كونها تتوسط قطاع غزة».

يضيف: «كان أهالي دير البلح يساعدون العائلات، ويقدمون لها الطعام مما هو متوفر في منازلهم وأراضيهم الزراعية. جميعنا اعتقدنا أن العدوان لن يطول. واليوم، نعاني جميعاً للحصول على المساعدات، وقد توقف معظمنا عن العمل، ودمر الاحتلال الأراضي الزراعية التي كانت تشكّل مصدر رزق لعدد كبير من العائلات في دير البلح».

وفي وقت سابق، كشف المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان، أن الاحتلال «الإسرائيلي» أتلف نحو أكثر من 75% من مساحة الأراضي الزراعية في قطاع غزة، تمهيداً لضمها للمنطقة العازلة بصورة غير قانونية، وإثر ذلك دمرت السلة الغذائية من الخضراوات والفواكه، وجميع مقومات الإنتاج المحلي. وحتى شهر مايو/أيار 2024، تشير التقديرات إلى أن نحو 57% من الأراضي الزراعية في غزة أصابتها الأضرار، بالمقارنة مع أكثر من 40% منها في منتصف شهر فبراير/ شباط 2024. واستحوذت خانيونس على أكبر مساحة من الأراضي الزراعية المتضررة، وزادت مساحة الأراضي الزراعية المتضررة في رفح عن الضعف في مايو بالمقارنة مع فبراير، إذ ارتفعت من 4,52 إلى 9,22 كيلومترات مربعة. من 40% منها في منتصف شهر فبراير/ شباط 2024. واستحوذت خانيونس على أكبر مساحة من الأراضي الزراعية المتضررة، وزادت مساحة الأراضي الزراعية المتضررة في رفح عن الضعف في مايو بالمقارنة مع فبراير، إذ ارتفعت من 4,52 إلى 9,22 كيلومترات مربعة.

كثيرا ما يحصد تدافع خلال تعبئة المياه في دير البلح (مجدي فتحي/ Getty)

1,000,000

عدد الغزيين الموجودين في مدينة دير البلح، بحسب تقديرات المكتب الإعلامي الحكومي.

الاحتلال يحرم أهالي بلدة الخليل القديمة المياه لتهجيرهم

في محاولة لتهجيرهم بأية طريقة، يعمد الاحتلال الإسرائيلي إلى حرمان أهالي البلدة القديمة في الخليل لمصلحة المستوطنين

رام الله ـ **مالك نبيل**

بات أهالي منطقة شارع الشهداء في مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية، في مواجهة آخر أساليب الترحيل القسري من منازلهم إثر استخدام الاحتلال الإسرائيلي سلاح المياه لتهجيرهم بعدما فشلت الجماعات الاستيطانية في تهجير أهالي المناطق المغلقة في المدينة عبر أساليب الترهيب بالقوة العسكرية، والترغيب بالإغراءات المادية. وتواجه منطقة شارع الشهداء من سياسة ترحيل منذ عام 1967 وحتى اللحظة، وتتمثل اليوم بقيود يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الفلسطينيين أصحاب المنطقة أثناء الدخول والخروج، وتحديد ساعات للحركة من خلال البطاقات الشخصية، ومنع أي أحد من زيارة الأهالي، وتنفيذ إجراءات تفتيش على الدوام بأعتى الأساليب، ومواجهة هجمات المستوطنين ليلَ نهار، والتي تتمثل بإلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة على المنازل، وتهديد أصحابها بالقتل المباشر، عدا عن تخريب ممتلكات الفلسطينيين الخاصة، ما سبق لم يمنع أهالي المنطقة من الصمود وعدم التفكير في الخروج منها، إلا أن قطع المياه عنهم كاد أن يحقق الأهداف الإسرائيلية.

ودفعت أزمة المياه أصحاب 12 منزلاً في المناطق المحاصرة والمغلقة في شارع الشهداء ومنطقة الدبويا، إلى تسليم مفاتيحها لبلدية الخليل، في إشارة إلى عزم سكانها ترك المنازل نتيجة أزمة المياه. ويقول أحد أصحاب هذه المنازل، مفيد الشرباتي، لـ «العربي الجديد»: «أبلغنا مؤسسات المدينة أننا لم نعد قادرين على الصمود جراء الحرمان من المياه، بعد مرور 37 يوماً من دون وصول المياه، عدا عن عدم سماح الاحتلال لأهالي بإدخال صهريج مياه واحد لتزويد المنازل بمياه الشرب والاستخدام، ما يعني ممارسة حرب تعطيش بهدف تهجيرنا من المنطقة، بعدما فشل الاحتلال في طرد الأهالي بمختلف الوسائل». يتابع الشرباتي: «يضطر سكان المنطقة إثر شحّ مياه الشرب إلى شراء صناديق المياه. إلا أن هذه الصناديق لم تسلم من اعتداءات الاحتلال، إذ يعمل جنود الجيش الإسرائيلي على تخريبها وإتلافها بهدف التنكيل بالمواطنين، وأحياناً تفتيش العبوات. وإن سمح بإدخال الصناديق، يضطر الأهالي للمشي مئات الأمتار واحتياز 70 حاجزاً إسرائيلياً للوصول إلى منازلهم المحاصرة».

وتعاني مدينة الخليل من أزمة مياه منذ الثامن من يونيو/ حزيران الماضي، بعدما قلصت شركة ميكروت الإسرائيلية من كميات المياه المزودة لمحافظة الخليل، بنسبة تتراوح بين 35 و45 %. وتأخر وصول المياه إلى المنازل الذي كان كلّ ثلاثة أسابيع إلى نحو سبعة أسابيع لتحويل حصّة الفلسطيني لمصلحة المستوطن الإسرائيلي.

ويقول الشرباتي: "تفتقر مناطقنا إلى الآبار، إذ إن منازلنا قديمة. ومن بين 120 عائلة في شارع الشهداء، يملك 40 منها آباراً. ولا يسمح للمنازل الأخرى بإمداد قنوات مائية من المنازل التي تحتوي على آبار. في هذا الإطار، تعتمد المنازل على المياه التي تصل من قنوات البلدية إلى الخزانات على الأسطح. وتعاني الأسطح القديمة من عدم القدرة على تحمّل عدد خزانات يكفي الحاجة الاستهلاكية لأصحاب المنازل، كما يمنع الاحتلال إدخال خزانات جديدة، عدا عن تعرّض الخزانات وخطوط المياه للتخريب، وبالتالي تكون الأزمة مائية متعددة الجوانب في المناطق المغلقة».

الخليل، أي أنها تحت السيطرة الأمنية الإسرائيلية، وهي: تل الرميدة، شارع الشهداء، وادي الحصين، وادي الغروس، حارة جابر، حارة السلايمة، محيط المسجد الإبراهيمي، ولا يملك أصحابها آباراً تحت منازلهم، لذلك يحتاجون لإمداد المياه أسبوعياً كي لا تنقطع. وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فإنّ معدل استهلاك الفلسطيني من المياه قبل التقليصات الإسرائيلية كان يومياً يقدر بـ 86,3 لتراً من المياه. لكن بعد القيود والتقليص، وصلت حصة الفرد من المياه العذبة في بعض المناطق إلى 21,3، وهو الرقم الأقل من الموصى به عالمياً وفق معايير منظمة الصحة العالمية التي تفيد بأن حصة الفرد هي 100 لتر في اليوم. وكل هذا هو نتيجة السيطرة على 85% من مصادر المياه الفلسطينية لمصلحة المستوطن الإسرائيلي الذي يستهلك أكثر من سبعة أضعاف حصة الفلسطيني.

ويقول الشرباتي إنّ المستوطنين في منطقة شارع الشهداء، وبعدما لاحظوا أزمة المياه في منازل الفلسطينيين الذين كانوا يبحثون عن قطرة مياه في الخزانات، عمدوا إلى إغاظة الفلسطينيين عبر إهدار المياه أمامهم ورش الطرقات بالخراطيم والمضخّات المياه، في محاولة لاستفزاز أهالي المنطقة لطلب المساعدة منهم.

ويصف الشرباتي ما يفعله الاحتلال بأنه ممارسة سياسة ترحيل، بهدف تكرار نموذج قطاع غزة على المناطق المغلقة، وتحويل المياه من وسيلة للحياة إلى وسيلة للقتل، أو العقاب الجماعي للفلسطينيين الرافضين للمخططات الإسرائيلية. وينتقد الشرباتي غياب دور الجهات الرسمية الفلسطينية عن تقديم الدعم لسكان المناطق المحاصرة، قائلاً: «الكل يتغنى بصمود المناطق المغلقة، لكن لا أحد يدعم. لم يزر مسؤول المنطقة أو يتصل بنا رغم ما نواجهه من اعتداءات بمختلف الأشكال». وتفوق حاجة مدينة الخليل اليومية الـ 40 ألف كوب من المياه، لكن حصتها الفعلية لم تكن تتجاوز 22 ألف كوب قبل التقليصات الإسرائيلية. وبعد قرار شركة ميكروت الإسرائيلية بتخفيض كميات المياه، باتت كميات المياه تتراوح بين 10 و15 ألف كوب. في هذا السياق، يقول عضو مجلس بلدية الخليل، عبد الكريم فرّاج، لـ «العربي الجديد»، إن «البلدية استدركت الأمر قبل يومين واتخذت قراراً بإعطاء الأولوية لأهالي المناطق المغلقة في المدينة وتجديداً من حصة المياه، بمعنى عودة ضخّ المياه لهم بشكل أسبوعي وأقصى حدّ كل عشرة أيام كما كانت قبل التقليصات الإسرائيلية، بالإضافة إلى دعمهم بالمياه المجانية».

لكن قرار بلدية الخليل دعم صمود أهالي المناطق المغلقة سيكون على حساب حصة المياه لسكان المدينة بشكل عام التي تنقطع المياه عنهم لمدة تصل إلى 50 يوماً أحياناً، وذلك نتيجة استمرار الاقتطاع الإسرائيلي من حصة الخليل اليومية، التي تصل أحياناً إلى 45% من الحصة التي كانت موجودة سابقاً، ما يجعل الأزمة تتراجع في المناطق المغلقة، وتتفاقم في ضواحي المدينة، وسط انعدام الخيارات الممكنة وإعطاء الأولوية لمناطق الصمود، بحسب فرّاج.

ويقول فرّاج: «تجب إعادة النظر في آلية توزيع المياه بين محافظات الضفة، إذ تعاني المناطق الجنوبية في الخليل وبيت لحم أزمة مياه مضاعفة، وهذا ما أبلغنا به سلطة المياه. ويمكن في حال حلّت بعض الإشكاليات من قبل سلطة المياه، ألا تتكرر أي أزمة مياه في المناطق المغلقة، مع التأكيد أن الاحتلال لا يراهن على سلوكه في تلك المناطق وغيرها».

ويلفت فرّاج إلى أن طواقم البلدية تواجه في عملها في المناطق المغلقة صعوبة بالوصول إليها، ومنع دخول طواقمها، أو صهاريج المياه الخاصة بها، ما يعني تحكّم الاحتلال بحصة المياه بشكل كامل في تلك المناطق، ما يدفع البلدية لأن تكون أكثر حرصاً على وصول المياه عبر خطوط وشبكات البنية التحتية دون تأخر، حتى لا يتكرر التفكير بالخروج من المناطق المغلقة بسبب أزمة المياه. ويشير إلى أن هناك تخوفاً حقيقياً من أن يمارس الاحتلال حربه عبر سلاح الكهرباء كما استخدم المياه باعتباره مسيطراً على مقومات الحياة.

مستوطنة إسرائيلي يستخدم المياه في الخليل (حازم بدر/ فرانس برس)

انتخابات الأردن: كوتا أكبر للنساء واستمرار الإقصاء الاجتماعي

يرى كثيرون في الأردن أن الانتخابات النيابية المقبلة ستشكل فرصة تاريخية للمرأة لزيادة تمثيلها في البرلمان، بعد تخصيص 18 مقعداً لها في نظام الكوتا، وإلزام الأحزاب تسمية امرأتين في قوائمها

يعطي قانون الانتخاب الأردني فرصة جيدة لدخول المرأة البرلمان (محمد صلاح الدين/ الأناضول)

عمّان ـ **أنور الزيادات**

تخوض النساء في الأردن في 10 أيلول سبتمبر/ المقبل انتخابات برلمانية بقانون جديد منحهن 18 مقعداً في نظام الكوتا، وألزم الأحزاب تخصيص مقعدين لهن في القوائم التي تضم مرشحيها الستة الأوائل، لكن عوائق اجتماعية لا تزال تقف أمام خوضهن المنافسات، وامتلاك حظوظ كبيرة في القوائم المحلية. وبحسب بيانات الهيئة المستقلة للانتخاب في الأردن، يبلغ إجمالي عدد الناخبين المسجلين 5,115,219، منهم 2,425,293 من الذكور، بنسبة 47,4%، و2,689,926 من الإناث، بنسبة 52,5%، لكن نسبة الناخبين لم تنعكس على عدد المرشحات. ويتوقع وزير الشؤون السياسية والبرلمانية، حديثة جمال الخريشة، أن تشغل النساء أكثر من 20% من مقاعد البرلمان الـ138 إثر الانتخابات المقبلة. وكشفت قوائم الانتخابات البرلمانية ترشح 697 رجلاً وامرأة بينهم 505 من الذكور بنسبة 72%، و192 من الإناث بنسبة 28%، أما انتخابات الدوائر المحلية التي تتنافس فيها 174 قائمة فتتوزع على 18 دائرة، فيبلغ إجمالي عدد المرشحين 954، منهم 759 من الذكور بنسبة 80%، و193 من الإناث بنسبة 20%، من بينهن 9 ترشحن ضمن قائمتين نسائيتين، واحدة في محافظة البلقاء وأخرى في محافظة عجلون.

وحول مشاركة الأردنيات في الانتخابات المقبلة، تقول مساعدة الأمين العام للحزب المدني الديمقراطي لشؤون المرأة رئيسة الهيئة الإدارية لجمعية معهد النساء الأردني «تضامن»، نهى محرز، لـ«العربي الجديد» إن «السيدات لم يترشحن إلا بنسبة قليلة لأسباب عدة، منها أن الثقافة الاجتماعية لا تثق بقدراتهن السياسية ودورهن في صنع القرار، رغم أن قوانين منظومة التحديث السياسي المتعلقة بقانون الانتخاب أعطتهن فرصة كبيرة لدخول هذا المعترك، ومنحتهن فرصة كبيرة للترشح، لكن مواقف تتعلق بالإجماع العشائري تمنع الكثير من النساء من الترشح على القوائم المحلية، فيما تشكل تصرفات إدارات الأحزاب عوائق أمام ترشح بعضهن ضمن القوائم». تضيف: «تريد بعض النساء ضمان المقعد الواحد للكوتا النسائية المخصص في كل من الدوائر المحلية الـ18 بالمملكة، أما دخولهن قوائم محلية للأحزاب فيتمحور حول قدراتهن المادية وحضورهن الاجتماعي والسياسي، علماً أن مرشحين كثيرين يملكون هذه القدرات لا يريد أن ينافسهم أحد في القوائم فيقنعوا الأحزاب بإدخال نساء ضمن مقاعد الكوتا. وفي العادة لا يقبل هؤلاء المرشحون النساء اللواتي يُردن التنافس في القوائم، ما يضعف المشاركة العامة للمرأة التي تتأثر أيضاً بالملاءة المالية التي تلعب دوراً مهماً في تشكيل بعض القوائم، إذ إن هناك فرقاً واضحاً في الإمكانات المادية بين الرجال والنساء في وحول حرية النساء في الإدلاء بصوتهن لمن يردن، تشير محرز إلى أن «أنهن كن يجبرن في السابق على التصويت بحسب ما يريد الرجال، وكان امتناعهن عن ذلك يؤدي أحياناً إلى الطلاق، خصوصاً في حال عدم التصويت لمرشح من الأقرباء، أما الأمور اليوم فتختلف خاصة في القوائم، فهناك إرادة حرة أكبر للنساء في الانتخاب زادتها جلسات التمكين والتوعية، لكننا لا نستطيع القول إن هذه الحرية بنسبة 100%».

هناك إرادة حرة أكبر للنساء في الانتخاب زادتها جلسات التوعية

تشكل النساء نحو 20% من أعضاء المجلس المقبل

وتعتبر أن «الثقافة الاجتماعية لا تزال مسيطرة. وإذا ترشح قريب لامرأة مثل ابن عم أو أحد الأقارب فتصوّت له في العادة، والتصويت المرتبط بالعشائرية ينتشر بين الرجال والنساء». تضيف: «ستجري الانتخابات المقبلة وفق قانون جديد وقوائم محلية وعامة تعتبر في مرحلة تجربة قد تظهر فجوات في التطبيق تتطلب إعادة النظر فيها لاحقاً». وتتوقع محرز أن تشكل النساء نحو 20% من أعضاء المجلس المقبل، وتستدرك بأنه «لا يمكن ضمان نوعية النساء ولا الرجال الذين يصلون إلى البرلمان، فخلال المجلس السابق لم ينطق 10 نواب بكلمة واحدة في 4 سنوات».

وتقول الأمينة العامة الأولى لحزب الشعب الديمقراطي الأردني «حشد»، عبلة أبو علبة، لـ«العربي الجديد»: «تضمنت قوائم الأحزاب السياسية مرشحات من النساء حرصت على أن تكون لهن خبرة في الحياة العامة، في حين أن قليلات منهن يملكن خبرات في العمل السياسي الحزبي المباشر، وبالتالي يبقى دورهن محدوداً للغاية كماً ونوعاً في الأحزاب». وتشير أيضاً إلى أن «اختيار الأحزاب المرشحات تأثر مباشرة بعوامل مثل سعة القاعدة الاجتماعية ومقدار المساهمة المالية في تكاليف الحملة الانتخابية، في حين أن الأهم هو البرنامج الانتخابي الذي يجب أن يحتل حيزاً رئيسياً في الحملات، وهذا المغزى الأهم من وجود القوائم الحزبية التي يجب أن تستند إلى برنامج سياسي يوفر أداة التواصل والتعريف بأعضائها أمام جمهور الناخبين والمجتمع عموماً». وتتوقع أن تفوز نحو 25 امرأة بمقاعد في البرلمان المقبل.